أثر المتغير الأميركي في العــلاقات العراقيــة - التركية

المدرس الدكتورة

تلا عاصم فائق

Email . talafaiq@ yahoo.com

الملخص :

تعد تركيا من القوى المؤثرة في أقليم الشرق الاوسط لاسيما في فترة الحرب الباردة ومابعدها وفقا لمعطيات وعوامل كثيرة تؤهلها لاداء دورها ومن ثم تعزيز مكانتها على صعيد العلاقات التركية– العربية من جهة وتعزيز علاقتها مع القوى الدولية من جهة اخرى وقد كانت هناك مجموعة من القضايا الاستراتيجية التي تعد من القضايا المهمة التي أثرت في طبيعة العلاقات العراقية– التركية وهي قضية المياه لاسيما وان تركيا تهدف من السياسة المائية تحقيق مكاسب ذات طبيعة اقتصادية وسياسية تجاه كل من العراق وسوريا والقضية الاخرى هي القضية الكردية التي تؤثر في مسيرة العلاقات العراقية التركية لسنوات عدة وتحديد اتجاهها نحو الصراع اوالتعاون حسب متطلبات المرحلة والدورلكل منها وغالبا كانت تشكل دوراً في أقامة الصراع بين الجانبين وأبعاد ذلك في مسيرة العلاقات بين الطرفين.

ان المساعي التركية الى دور أقليمي مؤثر كان له العديد من المرتكزات اهمها التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية وموقعها في الفضاء الحضاري الاسلامي في الشرق الاوسط واسيا الوسطى، وانطلق النفوذ الاقليمي لتركيامن مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية كما ان العلاقات التركية الامريكية تسير نحو التحالف والتعاون الوثيق لتحقيق مصالح كل من الطرفين ومن ثم يؤثر على طبيعة العلاقات العراقية– التركية لاسيما وان هناك نقاط صراع بين العراق وتركيا تتمثل بقضية المياه والاكراد ومازالت تشكل تلك القضايا نقاط تهديد حاسمة في مسيرة العلاقات العراقية – التركية على الرغم من تأثيرات الدور الامريكي في تلك العلاقة وعليه فأن اتجاه العلاقات العراقية –التركية سيحكمه عامل المصالح الاستراتيجية لكل من الاطراف فضلا عن تأثير الولايات المتحدة الامريكية على كل من الطرفين.

المقدمة :

تعد تركيا من القوى المؤثرة في إقليم الشرق الأوسط لاسيما في فترة الحرب الباردة وما بعدها نظراً لمعطيات كثيرة تؤهلها لأداء دورها ومكانتها على صعيد العلاقات التركية – العربية من جهة وعلاقتها مع العالم الغربي من جهة أخرى أي علاقتها مع القوى الدولية من جانب أخر، أن دور تركيا يتمثل في امتلاكها لمعطيات ومؤهلات تتحدد بشكل كبير في مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية من جهة ودور سياستها الخارجية أتجاه بناء دور أقليمي ودولي في آن واحد معاً .

وعليه فأن تركيا تمتلك أهمية ستراتيجية كبيرة نتيجة موقعها الجغرافي ودورها السياسي لاسيما وإنها اعتمدت على أولويات ستراتيجية لجدوى التأثير الجيوسياسي في ثلاث مناطق قارية منها البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وقزوين وهي مناطق تعاني من اضطرابات سياسية واقتصادية فضلاً عن الكثير من النزاعات العرقية في تلك المنطقة ومن جانب أخر فأن سياستها الخارجية أتجه نحو التوفيق بين الانتماءات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وتحالفها الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والغرب عموماً .

وقد كان لتركيا نقاط وأسس معينة للنفوذ الإقليمي منها مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية فضلاً عن العسكرية ، ومن جانب أخر هناك مجموعة قضايا ستراتيجية في العلاقات العراقية – التركية منها قضية المياه والتي تعد من القضايا المهمة التي تتحكم في مسيرة العلاقات العراقية – التركية واتجاهها نحو الصراع أو التعاون ، لاسيما وأن تركيا تهدف من السياسة المائية اتجاه سوريا والعراق لتحقيق مجموعة مكاسب سياسية واقتصادية ، والقضية الأخرى المهمة هي القضية الكردية التي تعد من القضايا الأساسية التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية اتجاه علاقات تركيا الخارجية مع الدول الأخرى ومنها العراق .

وقد كان للمتغير الأمريكي دوراً كبيراً في العلاقات العراقية – التركية لاسيما وأن تركيا كانت ولا تزال حليف ستراتيجي للولايات المتحدة في إقليم الشرق الأوسط ، ويمكن القول أن عامل المصالح الدولية كان ولا يزال يحكم طبيعة العلاقات العراقية – التركية من جهة ويحكم علاقات تركيا مع القوى الدولية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، لذا كان للمتغير الأمريكي دور كبير في طبيعة اتجاه العلاقات العراقية – التركية نحو الصراع أو التعاون.

– فرضية البحث :

بنيت الدراسة على افتراض مفاده أن العلاقات العراقية – التركية مرت بفترات زمنية من الصراع والتعاون حسب متطلبات المرحلة والدور لكل منهما وتبقى العلاقات العراقية – التركية تحكمها المصالح الإستراتيجية لكلا الدولتين من جهة وعلاقتهما مع الولايات المتحدة من جهة ثانية .

-هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربع مباحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر، أما المبحث الأول فقد تناول الأهمية الستراتيجية لموقع تركيا وانعكاسات ذلك على دورها وفاعليتها، أما المبحث الثاني فقد تناول أسس النفوذ الإقليمي، بمعنى مقومات قوتها، أما المبحث الثالث فقد تناول القضايا الإستراتيجية في العلاقات العراقية – التركية وفاعلية تلك القضايا بالتالي في مسار العلاقات بينهما نحو الصراع أو التعاون. إما المبحث الرابع فقد تناول اثر المتغير الأمريكي في طبيعة العلاقات الثنائية العراقية – التركية .

المبحث الأول: الأهمية الستراتيجية لموقع تركيا

يبلغ عدد سكان تركيا حوالي (٧٠ مليون نسمة) ومساحتها ٧٠٠٨٠٥كم٢، وقد جمعت تركيا بين الحضارتين الهيلنية والإسلامية وفي حال تحولها نحو تطوير دورها الإقليمي فقد تستطيع زيادة فرص التفاعل بين العالم الخارجي والشرق الأوسط لأنها دولة كبيرة وتشغل حيزاً إستراتيجياً مهماً يطل على أوربا والبلقان والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة ثانية[١].

ومن الجدير بالذكر أن الموقع الجغرافي لتركيا لازال يتمتع بأهمية ستراتيجية من الناحيتين العسكرية والسياسية ولاسيما وأن نهاية الحرب الباردة أدت إلى إزالة التميز الاستراتيجي بين محيط أوربا ومركزها إذ تمركز الصراع على امتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل بين الألمانيتين لتقوم التحديات الجديدة على امتداد قوس الأزمات الشرقي إذ منطقة عدم الاستقرار الدائرة بين تركيا والقفقاس من آسيا الوسطى التي خلف تفكك الاتحاد السوفيتي فيها قوات وقدرات عسكرية تقليدية ونووية مهمة وغير متوازنة في دول تتسم فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتغيير المستمر بل وتشيع فيها الروح القومية بعد ما يزيد على النصف قرن من السياسة السوفيتية ، أما القوس الجنوبي الممتد عبر شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوبي غربي آسيا إذ عدم الاستقرار أيضاً ولكن بسبب سياسات الهيمنة الغربية والصهيونية والغزو الاقتصادي والثقافي وموجة العداء الغربي للعرب والمسلمين بشكل عام وعليه في كلا القوسين تظهر الحاجة للموقع التركي المتوسط لمناطق تعتبر الولايات المتحدة استقرارها اي بقاء الوضع الذي يخدم مصالحها هاماً وضرورياً وهو ما يجعل تركيا هامة على الدوام ويجلعها تحتفظ بوصفها كحليف هام للولايات المتحدة سواء على صعيد[٢].

وفضلاً عما تقدم فإن تركيا تشعر بأن المساهمة في مشروع الشرق الأوسط الكبير تشكل مدخلاً لمرحلة جديدة من شأنها أن تكون مجالاً واسعاً للتحرك التركي في الاتجاهات المختلفة[٣] وهي :

١. تجاوز الجفاء الناشئ في العلاقات التركية الأمريكية إثر الموقف التركي من الحرب على العراق واحتلاله .
٢. دفع أوربا إلى تفهم الحقيقة الجغرافية والحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوربية المستقبلية لا أن تكون دولة هامشية .
٣. أن يتيح مشروع الشرق الأوسط الكبير لتركيا الفرصة تجاه الدول الإسلامية المحيطة بها جغرافياً انطلاقاً من تقدمها الصناعي والعلمي في العديد من المجالات ومستفيدة في الوقت نفسه من العوامل التاريخية والقومية والثقافية التي تتسم بها تركيا

كما أن تركيا تمتلك نقاط قوة تؤهلها لدور هام في الشرق الأوسط فضلاً عن نقاط الضعف التي ربما تؤثر وتحد من طموحاتها المتجددة في الإقليم تتلخص بالآتي(٤):

نقاط القوة:

- الثروة المائية.
- تملك القوة العسكرية تسمح لها بالانتشار السريع وبشكل تقني وفعال.
- تملك الديموغرافيا/ ما يزيد عن ٧٠ مليون نسمة.

أما نقاط الضعف فهي:

- لتركيا ارتباطات مع اسرائيل وهي ارتباطات ليست دبلوماسية فقط وإنما عسكرية وقد تؤثر في طبيعة علاقة تركيا مع بعض دول الجوار.
- لتركيا مشاكل مع الأقليات الدينية والعرقية لهذه المنطقة اكراد وارمن وطوائف أخرى.

أن تركيا تقع في موقع مركزي من مناطق العبور ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق – غرب وشمال – جنوب وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو – آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وأفريقيا على خط شمال – جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما البلقان والقوقاز ونقاط عبور بحرية تتمثل بالمضايق، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أورآسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتان تعتبران مركزاً للمصادر الجيواقتصادية أما في اتجاه شرق – غرب فتقع شبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة

الآسيوية وعلى الرغم من العوامل الجغرافية والتاريخية المهمة إلا أن الأهمية الجغرافية ترتبط بتراكم الإرث الدبلوماسي والدهاء السياسي المستخدم وقد اعتبر الموقع الجغرافي التركي أداة استراتيجية دفاعية بدلاً أن يكون مقياساً إستراتيجياً انفتاحياً على العالم [٥].

ومن أجل أن تتمكن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي يتوجب عليها أن تعتمد على أولويات إستراتيجية ضمن ثلاثة ساحات تأثير جيوسياسي مهمة وهي[٦]:

١. المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
٢. الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.
٣. المناطق القارية: أوربا، شمال أفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

وكما ذكرنا فإن تركيا تقع عند مفترق الطرق بين ثلاث مناطق مضطربة (البلقان والشرق الأوسط والقوقاز) فلا تزال هذه المناطق تعاني من اضطرابات سياسية واقتصادية مصحوبة بالعديد من النزاعات العرقية والنزاعات حول الأراضي وانتهاج تركيا لسياسات سليمة تساعد على الاستقرار أمر بالغ الأهمية لاحتواء هذه النزاعات وايجاد حلول عادلة ودائمة لها وازدياد التأثير السياسي والاقتصادي لتركيا سيساعد على تحقيق الاستقرار في الأقاليم المجاورة لها[٧].

وفضلاً عما تقدم فإن السياسة الخارجية التركية اتسمت بكونها تعبيراً عن محاولة مستمرة للتوفيق بين انتمائها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وتحالفها الدولي مع الولايات المتحدة بشكل خاص والغرب عموماً بمعنى أنها سياسة ذات مناخ متعدد فرضتها الأطر المختلفة التي حاولت التوفيق فيما بينها وتكييف تحركها السياسي وفقاً لها وهي[٨]:

١. إطار سياسي – أمني دولي بحكم علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام وعضويتها في حلف شمال الأطلسي التي تطلعت من خلالها إلى ضمان أمنها.
٢. إطار اقتصادي أوربي غربي بحكم رغبتها وسعيها للاندماج بالمجموعة الأوربية وسوقها المشتركة.
٣. إطار سياسي أمني إقليمي إنطلاقاً من انتمائها الشرق أوسطي وتطلعها للنفوذ ولعب دور إقليمي متميز ما لبثت أن عززته في محاولتها شموله على دور اقتصادي إقليمي منذ النصف الأول لعقد السبعينات والفترات اللاحقة.

ونظراً للتغيرات التي طرأت على النظام الدولي إثر انتهاء دور الاتحاد السوفيتي السابق وما أسفرت عنه من تغيرات في البيئة الإقليمية لتركيا، أدت إلى إحياء أمالها في القيام بدور إقليمي ينسجم مع تطلعاتها لمثل هذا الدور، الأمر الذي أدى إلى نوع من التغيير طال وظيفتها الأمنية السابقة ضمن

التحالف الأطلسي لتكون أكثر اندفاعاً وتوجهاً نحو الشرق الأوسط وتحسين مستوى أدائها الاقتصادي، ومع استمرار نظرتها لأهمية وضرورة الموازنة بين مصالحها وأهدافها الاستراتيجية الإقليمية والتزاماتها في إطار التحالف الغربي تتطلع تركيا إلى مكانة يمكن تصور إمكانية تحققها في حالة استعدادها لقبول دورها في إطار الإستراتيجية الأمريكية يتعدى دورها في إطار حلف الأطلسي اعتماداً على الأهمية التي مازال يحتفظ بها موقعها الاستراتيجي باعتبارها جزء من الإطار الإقليمي المحيط بالمنطقة ومن هنا[٩]:

١. أخذت على عاتقها القيام بدور فاعل في الاستراتيجية الأمريكية ووافقت على إقامة قواعد ومنشآت عسكرية إضافية على أراضيها لتسهيل مهام القوات الأمريكية في المنطقة.
٢. غالباً ما اتجهت قناعتها إلى مشاركة الولايات المتحدة تدخلها العسكري لا بهدف جني المكاسب المباشرة المتمثلة في التوسع في الجوار فحسب وإنما أيضاً لضمان اشراكها في أي ترتيبات سياسية أمنية كانت أم اقتصادية تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
٣. أن تركيا كانت إحدى الدول التي شاركت في التحالف الغربي ضد العراق من دون أن تشارك قواتها فعلياً في الحرب.

وعليه نجد أن استقراء التحرك السياسي لتركيا في ظل الأوضاع الدولية الراهنة يكشف عن استمرار قناعتها وسعيها الدؤوب للتمتع بنفوذ وتأثير سياسي – أمني واقتصادي يؤهلها للقيام بدور إقليمي يحقق مصالحها وأهدافها وتطلعاتها الإقليمية.

المبحث الثاني: أسس النفوذ الإقليمي لتركيا

إن تفاعلات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في السنوات المقبلة قد تشكل بالآتي[١٠]:

١. نية أنقرة في بناء علاقات جيدة مع كل دول الجوار بما في ذلك الدول الإسلامية.
٢. رؤية أنقرة لتركيا كمن يرقد في المركز بين الغرب والشرق.
٣. استعداد أنقرة للارتباط بالدول الإسلامية على أسس مفتوحة.
٤. إدراك أنقرة أن مصالح تركيا الخاصة تكمن في استقرار المنطقة وإيجاد حلول للمشكلات المتقلبة وسط الدول في المنطقة أو بين الغرب والمنطقة.
٥. رغبة أنقرة في تحاشي التحالفات الإستراتيجية التي تحد من خيارات تركيا أو تخلق حالات العداء.
٦. مصلحة أنقرة في تطوير علاقات أوثق مع دول الخليج العربي بتأسيس مراكز مالية ضخمة لها روابط دولية واسعة المدى وروابط مالية واستثمارية متزايدة مع تركيا وآسيا.

٧. استمرار علاقات التعاون بينها وبين ايران ودول أواسط أسيا بموجب ميثاق التعاون الإقليمي لعام ١٩٩٥ .

وعليه فإن المساعي التركية إلى دور إقليمي مؤثر له عدة مرتكزات [١١] وهي :

١. الانتماء إلى الناتو كعضو نشط في ذلك الحلف.
٢. التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.
٣. موقعها في الفضاء الحضاري – الإسلامي في الشرق الأوسطي وآسيا الوسطى.

ولتوضيح أسس النفوذ الإقليمي لتركيا لابد من معرفة ماهي العوامل التي تؤهلها لتأدية نفوذ إقليمي واسع المستوى في المنطقة.

أولاً: العوامل العسكرية:

من الجدير بالذكر أن تركيا تعد أكبر قوة عسكرية مهمة في الشرق الأوسط، و يشكل الجيش التركي ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على ذلك، ووفقاً لمعهد الأبحاث السلام الدولي في ستوكهولم جاءت تركيا في المرتبة الرابعة عشرة في النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠٠٤ بميزانية دفاع تبلغ ١٠,١ مليارات دولار أمريكي وهي تأتي ثانياً فقط بعد إسرائيل في الشرق الأوسط وتتعزز أهمية الجيش التركي على نحو إضافي بالمكانة الاجتماعية المحترمة للجيش في المجتمع التركي[١٢].

ولابد من القول أن تركيا قوة عسكرية يحسب لها حساب في سياسات موازين القوى وهذا الاهتمام العسكري هو الذي يقف أيضا وراء علاقات تركيا بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وعضويتها في حلف الأطلسي، ويتحدد البعد السلوكي السياسي التركي باعتبار التحالفات الاستراتيجية التي ترتبط بها تركيا وبمستوى التسليح والتغير في موازين القوى – التي تشهدها دول المنطقة لاسيما وأنها تجد في التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد الركائز الأمنية لها ولعل من العوامل المحددة للدور التركي طبيعة النظام السياسي ودور المؤسسة العسكرية في أداة السياسة التركية ولاسيما في المسائل الأمنية والتهديدات الخارجية، فضلاً عن أن عامل المصلحة التركية العليا يلعب دوراً مهماً في تحديد معالم الدور التركي[١٣].

وعلى الرغم من التغيرات التي حدثت في تركيا نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم إذ شكل مرحلة تحول مهمة جداً في توجهات الدور التركي إقليمياً ودولياً فقد ارتبطت السياسة الخارجية

التركية بالتحولات الداخلية ولاسيما وأن زيادة قوة وسلطة حزب العدالة وتنامي القاعدة الإسلامية وتراجع المؤسسة العسكرية لحساب السلطة المدنية التي يمثلها حزب العدالة[١٤].

ولابد من الإشارة أن القوات المسلحة التركية لها استراتيجيتان هما[١٥]:

١. إستراتيجية حلف شمال الأطلسي.
٢. الاستراتيجية القومية.

وهناك علاقة بين القوات المسلحة التركية وحلف شمال الأطلسي والاتفاق الموجود بين الحكومة التركية والحلف حول استعمال هذه القوت في حال نشوب الحرب، أما بالنسبة للاستراتيجية القومية فإن هدف القوات المسلحة التركية هو الدفاع عن حدود تركيا كما أن للقوات المسلحة ثلاث قنوات للاستخبارات وهي:

١. استخبارات القوة البحرية والجوية والبحرية الخاصة.
٢. قسم الإنصات الذي يتضمن الأجهزة الألكترونية العالية.
٣. استخبارات الملحقين في السفارات.

أن مشاركة تركيا بقوات لعمليات حفظ السلام الدولية جانباً عسكريا – سياسياً مهماً من سياستها الخارجية فقد ساهمت أنقرة في جماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية العراقية، ولاحقاً على الحدود العراقية الكويتية واستمرت تركيا في العمل مع الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى فبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عقب ١١ سبتمبر، ساعدت تركيا في مهمات حفظ السلام هناك بناء على طلب واشنطن[١٦].

وترى هيئة الأركان العامة للجيش أن التغيرات في النظام العالمي خلقت بيئة أمنية غير مستقرة إلا إن قيام القوات المسلحة بمهامها يتطلب منها العمل على تحسين قدراتها التنظيمية والتسليحية، والقدرة على إدارة العمليات الأمنية المشتركة وعمليات دعم السلام، ومقاومة الإرهاب وعمليات الإغاثة، ومواجهة الاضطرابات ولمواجهة الأخطار والتهديدات، اهتمت السياسة العامة بتحقيق مجموعة من الأهداف ذات التداعيات الأمنية والدفاعية ومنها[١٧]:

١. تطوير العلاقات السلمية مع الدول الإقليمية.
٢. دعم وتأكيد السلام والاستقرار في الإقاليم.
٣. ضمان التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بيئة سلمية.

ولذا فقد تأسست السياسة الدفاعية للمؤسسة العسكرية على المبادئ التالية[١٨]:

١. "سلام في الوطن سلام في العالم" وهي المقولة التي تنسب إلى مصطفى كمال وأصبحت شعاراً سياسياً كبيراً للدولة التركية.
٢. المساهمة في تخفيف التوتر في السياسة الإقليمية والدولية.
٣. حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.
٤. اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.
٥. الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقات العسكرية مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط ومنها الاتفاق الاستراتيجي مع إسرائيل في شباط ١٩٩٦ .

وعليه نجد أن تركيا كانت ولا تزال تتمتع بقدرات عسكرية متميزة تمكنها من أداء دور إقليمي فاعل وتحقيق أهداف ستراتيجيتها الرامية نحو تحقيق مكانة إقليمية ودولية منشودة.

ثانياً: العوامل الاقتصادية :

توضح التجربة التركية انتقالاً ناجماً إلى حد كبير من اقتصاد كان شديد التوجه نحو سيطرة الدولة تحت السياسات الكمالية السابقة إلى اقتصاد سوق مفتوح متزايد التنوع قادها بحلول تسعينيات القرن العشرين إلى الانضمام إلى الاقتصادات العشرة الجديدة الناشئة في العالم.. وتمثل صناعتها الرئيسة النسيج والصناعات الغذائية والسيارات والفحم الحجري والنحاس والحديد والصلب والبترول وعلى أساس القطاع تمثل الزراعة أكثر من (١١,٧%) من الاقتصاد الكلي لتركيا، والصناعة (٢٩,٨%) والخدمات (٥٨,٥%) ويتم تزويد القاعدة الاقتصادية القوية بمياه غزيرة ويوظف القطاع الزراعي (٣٥%) من قوة العمل في البلاد وسلع التصدير الرئيسة تشمل الملابس، المواد الغذائية، الأدوية، المعادن، وتمثل ألمانيا أكبر شريك تجاري لتركيا في كل من الواردات والصادرات إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[١٩].

أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت لتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع تركيا خاصة التي وصلت فيها الأوضاع الاقتصادية لتركيا إلى مستويات متردية في عام ٢٠٠١ دخلت تركيا مرحلة من الركود إذ هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو (٧,٤%) ووصل مستوى التضخم إلى نحو (٦٨,٥%) وقد تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالي (٧,٥) مليار دولار، وقد تحسنت الأوضاع في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ إذ تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي إذ انتعشت

السياحة وارتفعت قيمة العملة التركية وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية، وفي عام ٢٠٠٢ تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين وتعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ (٥,٧) مليار دولار وواردات بلغت (٥,٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨[٢٠].

وتعد تركيا لاعباً رئيسياً في حلبة الطاقة كمستهلك ونقطة عبور بين الشرق والغرب لتدفقات الطاقة الإقليمية وما زال النفط يفي بأكثر من (٤٠%) من متطلبات تركيا من الطاقة ويأتي (٩٠%) من هذا النفط من الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، سوريا) وروسيا ولكن النفط أخذ يتيح المجال للغاز الطبيعي كمصدر مختار للطاقة في تركيا لأسباب متعددة منها الأسباب الجيوسياسية، فضلاً عن أن الغاز أقل تلوثاً، ولعبت جيوسياسية المياه والتنافس والتوترات المصاحبة لها دوراً كبيراً في السياسة الخارجية التركية لعقود كثيرة[٢١].

أن حجم وطبيعة المساعدات على اختلافها يتوقف على نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية وليس العكس فإن مشكلة تركيا ستكمن في كيفية ضمان معدل سنوي كاف أو معقول من المساعدات لتغطية ذلك الجزء من احتياجاتها وللاستمرار في تنفيذ خططها التنموية ومشاريعها العسكرية[٢٢].

أن الاهتمام بالليبرالية الاقتصادية ازداد خاصة في بداية القرن الحادي والعشرين ذلك أن التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية أدت إلى انخفاض الاستثمارات الخارجية والمعونات إذ أمست تركيا أقل جاذبية للغرب وسياساته واستثماراته فقد شكلت مساعدات التنمية الرسمية (صافي الصادرات الموزعة) (٠,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في حين تشكل (٠,٨%) منه لعام ٢٠٠٢ و(٠,١%) لعام ٢٠٠٤، وقد أبدت الحكومة عزمها على تقديم ضمانات استثمارية لرؤوس الأموال والمستثمرين في الخارج وضمانات سياسية وأمنية بإذ أكدت قدرتها على الإمساك بالوضع الداخلي وضبط حركته السياسية، وأدت الليبرالية الاقتصادية إلى بروز تشكلات اقتصادية واسعة تختلف أيديولوجيتها عن أيديولوجية النطام السياسي وأبرزها الشركات والمشروعات الاقتصادية ذات الخلفية أو الغطاء الإسلامي فيما عرف بأسم "أسلمة الاقتصاد" ومثلت الليبرالية الاقتصادية فرصة أمام تطور اقتصادي واسع في تركيا[٢٣].

ثالثاً: العوامل السياسية:

أن المشكلة الكردية تؤدي دوراً مهماً في فكر السياسة الخارجية التركية ويكمن جزء من الصعوبات التي تواجهها تركيا مع الأكراد في البعد عبر – القومي للمشكلة فالأكراد يمثلون أكبر مجموعة أثنية منفردة في العالم دون أن تكون لهم دولتهم الخاصة وهم ينتشرون عبر شرقي تركيا وشمالي العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا ومناطق في أذربيجان، ونجد أكبر عدد من السكان الأكراد في تركيا إذ يبلغ عددهم (١٢ مليوناً) ويشكلون ما يقارب ٢٠% من سكان تركيا، وتظل المشكلة الكردية قضية متقلبة في السياسة التركية لاسيما في الدوائر العسكرية والقومية[٢٤].

ومن جانب آخر فقد كانت للعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية الأثر البالغ في تعزيز مكانتها الدولية فقد أكد الكثيرون على أن تركيا ستضل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك إنطلاقاً من اعتبارات عدة أهمها[٢٥]:

١. الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ السلام في الحزام الممتد من وسط أوربا حتى تخوم الهند وروسيا.
٢. الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود والبحر المتوسط .
٣. تركيا باعتبارها ممراً إحتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوربا عبر الخط (باكو – تفليس – جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
٤. النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يخص سياساتها الشرق أوسطية يمكن القول إن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها ما يلي[٢٦]:

١. محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعني ذلك محاولة ألاسلمة السياسية للداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة عربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والإستراتيجي.
٢. وهناك عدة سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها تجاه الشرق الأوسط وهي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما كسياستها خلال الحرب الباردة انطلاقاً من تجنب

تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة ، والاخرى فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها أنقرة.

وفي ضوء مجموعة معطيات جغرافية وتاريخية تتبنى تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياستها تجاه الشرق الأوسط[٢٧]:

- المبدأ الأول : إحلال الأمن وكفالته دون تميز بين مجموعة وأخرى ودولة وأخرى.

-المبدأ الثاني : الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة وهو الهدف الذي من أجله أجرى ويجري كل من رئيس الجمهورية التركي ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها زيارات مكثفة داخل الشرق الأوسط.

- المبدأ الثالث: الترابط الاقتصادي المتبادل الذي من شأنه أن يحقق التكامل الإقتصادي بين دول المنطقة وتؤمن تركيا أن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة وشرطاً أساسياً لإحلال السلام في المنطقة.

- المبدأ الرابع : التعددية الثقافية إذ ترى تركيا إن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنقطة.

وعند استقراء التحرك السياسي لتركيا في ظل الأوضاع الراهنة يكشف عن استمرار قناعتها وسعيها الدؤوب للتمتع بنفوذ وتأثير سياسي – أمني واقتصادي يؤهلها للقيام بدور إقليمي يحقق مصالحها وأهدافها الإقليمية، وإذا كان هذا الدور يلقي معارضة شديدة تجاه تطلعها للتوسع من قبل الدول العربية الرئيسة في المنطقة ولاسيما العراق وسوريا، إلا أن سعيها للنفوذ والتأثير بات ينبئ بقدر ملحوظ من التحول لصالحها ومرشح للزيادة والتطور ولهذه الغاية فإن إستراتيجيتها اتسمت بما يلي[٢٨]:

١. الحرص على استمرار وتطوير علاقاتها مع حليفتها الولايات المتحدة والتصرف وفق ما تمليه إستراتيجيتها الخاصة بالمنطقة العربية لتجنب ما من شأنه المساس بأسس التحالف الإستراتيجي القائم بينهما وتعريضه لما يمكن أن يخل بالمصالح الأمنية والاقتصادية التركية.

٢. إن تركيا لم تعد بحاجة للإلتزام بنفس الأسس التي سبق وأن وضعتها للتعامل مع العرب بنفس الدرجة، لتحقيق التوازن بين التزاماتها الأمنية ذات العلاقة بالحلف العربي ومصالحها وأهدافها في العالم العربي فالدول العربية في هذه المرحلة أضعف من أن تمارس ضغوطاً على تركيا لتثنيتها عن المظي قدماً في الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني على سبيل المثال.

٣. بالإضافة إلى تطلعات تركيا التوسعية في جوارها الإقليمي وفي الأراضي العراقية تحديداً، فإن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، تشكل مبررات كافية لتحفيزها على السعي لامتلاك نفوذ وتأثير دائم ومستمر يؤهلها لدور إقليمي فاعل، وهو ما سيدفعها لاستثمار أهمية موقعها الإستراتيجي وفعلها السياسي ونشاطها الاقتصادي في المنطقة في ظل الأوضاع الراهنة لجر الولايات المتحدة قدر الإمكان لتأييد اضطلاعها بدور إقليمي فاعل والاندفاع إلى مديات بعيدة لتنفيذ ما يطلب منها القيام به في إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمنطقة وتشجيع ودعم أي ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية تنطوي عليها.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الأمريكية – التركية تحكمها مجموعة محددات تتلخص بالآتي:

١. المحدد الإستراتيجي:

فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أي تهديدات إقليمية سواء من جانب النظام في العراق سابقاً أو دول الجوار (سوريا وإيران) وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف أبان إدارة الرئيس بوش الإبن بـ "الحرب على الإرهاب"[٢٩].

٢. المحدد الكردي:

لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني PKK) دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة إذ تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب.

٣. عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي :

إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوربي خاصة في ظل إلتزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام[٣٠].

المبحث الثالث: القضايا الإستراتيجية في العلاقات العراقية التركية

١. قضية المياه :

لابد من القول أن المياه تعد من المصادر الرئيسية وثروة مهمة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعاملاً مهماً للحفاظ على الأمن المائي والغذائي للدول من خلال إقامة المشاريع الزراعية والصناعية ومشاريع تطوير الثروة الحيوانية ومشاريع إنتاج الكهرباء وأصبحت مشكلة المياه واحدة من

أسباب الصراع السياسي بين الدول المتشاطئة على نهر واحد أو أكثر كما هو الحال مع العراق وتركيا وسوريا لاسيما وأن تركيا عدت مياه نهري دجلة والفرات مياه تركية لكون منابعها تقع داخل أراضيها وهو ما يناقض اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٢ والتي تنص على "أن يكون اقتسام الماء طبقاً لتعداد السكان مع الأخذ بنظر الاعتبار الحصة التاريخية" والعراق يعد هذه المياه مياه دولية وله حق تاريخي إذ يدعى العراق بوادي الرافدين وكني بحضارة وادي الرافدين إلا أن تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة ثانية لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي بحل المشكلة لأنها قضية ارتبطت بأمور أخرى لاسيما والمشكلة السياسية عدت أساس المشكلة، كما أن نهري دجلة والفرات لا يخضعان حتى الآن لأي اتفاق سياسي أو قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً لكل من العراق وسوريا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا دون انتقاص بصفتها دولة منبع ويعود السبب في رفض تركيا المستمر للتوصل إلى اتفاق مع سوريا والعراق للأسباب الآتية(٣١):

١. الخلافات السورية العراقية واستغلالها من قبل تركيا لمصلحتها بوصفها عاملاً ضغط ضعيف لا يؤثر فيها.
٢. خروج العراق من المعادلة الإقليمية بسبب طبيعة الحروب التي خاضها ووقوعه تحت الإحتلال.
٣. تركيا لا تعد نهري دجلة والفرات نهران دوليان كما ذكرنا، بل هما نهران داخليان عابران للحدود.

أن مشكلة المياه عموماً ومشكلة مياه الفرات خاصة أسبق في الظهور وفي توتير علاقات تركيا بالعراق وسوريا مقارنة بالمشكلة الكردية فإذا كانت الأخيرة قد برزت مع بدء عمليات حزب PKK في تركيا في آب/ أغسطس ١٩٨٤ فإن الأولى مثارة منذ الستينيات وبدأت تأخذ منعطفاً حاداً منذ أوائل السبعينات مع بدء تركيا تنفيذ مشروع "الغاب"* على نهر الفرات ودجلة دون تشاور أو اتفاق مسبق مع سوريا والعراق على الرغم ما يلحقه " الغاب" من آثار سلبية بمشروعات الري والطاقة في الأخيرتين(٣٢).

ومن الجدير بالذكر أن إدراج مشكلة مياه الفرات ضمن المشكلات الداخلية التركية على الرغم أنها بطبيعتها مشكلة دولية تدور حول تنازع تركيا وجارتيها العربيتين على اقتسام مياه هذا النهر الدولي واستغلالها لا يعود فحسب إلى ارتباطها من وجهة نظر تركيا بمشكلتها الكردية التي هي بالأساس مشكلة داخلية من إذ عواملها وأسبابها وإنما يعود أيضاً إلى تبني الساسة الأتراك ولاسيما (ديميريل) لتصور معين عن مفهوم "المياه العابرة للحدود" ومفهوم الحقوق السيادية وغيرها من المفاهيم غير المستندة حقيقية إلى أي سند قانوني وتستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من سوريا والعراق في مياه الفرات عن طريق "إضفاء الصفة التركية على نهري الفرات ودجلة حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي

التركية مما يعطي لتركيا سيادة مطلقة وحقوقاً سيادية غير قابلة للمساومة أو التفاوض على النهرين حتى هذه النقطة دون أن يكون لسوريا والعراق أي حق في إثارة أي مشكلة بشأن سدود تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها". وقد كان تصور الأتراك اعتماداً على نظرية السيادة الإقليمية المطلقة" ينطلق من تفسير نقاط عدة(٣٣):

١. معارضة تركيا إبرام اتفاقية مع سوريا والعراق لتقسيم مياه الفرت واستغلالها وإصرارها على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال واردات مياه الفرات ودجلة عن طريق إجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة وتحديث أنظمة الري وأساليبه في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه بينما العراق وسوريا يعارضان صيغة التعاون الفني ويطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات لغرض التوصل إلى اتفاقية تقسيمها بين الدول الثلاث.
٢. فصل تركيا مشكلة نهر الفرات ومشروع "الغاب" ورفضها مجرد النظر في أي احتجاج من جانب سوريا والعراق إزاء سلبيات سدودها من منطلق الإدعاء بإمكان استفادة البلدين العربيين من هذه السدود.

أن تركيا تهدف من وراء سياستها المائية تجاه سوريا والعراق تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية خاصة تجاه العراق منها تاريخية وسياسية واقتصادية منها(٣٤):

١. قضية الأكراد ومسألة كردستان وحزب العمال الكردستاني.
٢. تركيا تضع العراقيل والمشاكل بوجه أكراد العراق لمحاولتهم ضم مدينة كركوك إلى كردستان العراق لما تضم هذه المدينة الغنية بالنفط من دافع في حالة ضمها إلى كردستان العراق اعلان استقلالهم من خلال حصولهم على اهم مصادر الثروة الاقتصادية وهو النفط.
٣. إن امتلاك العراق لثروات نفطية هائلة وبكميات اقتصادية دفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه كأحد أساليب الضغط الاقتصادي على أساس أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة، ومن خلال مقايضة النفط بالمياه سيضع تركيا ضمن ميزان القوى الاقتصادية الكبرى، لذا يبنغي أن تحصل تركيا من خلال ورقة المياه الضغط هذه على تسهيلات نفطية مقابل مشاركة العراق للمياه التركية بحسب تفسيرهم.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن اعتبار المياه مورداً إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط وحاجة المنطقة إلى المياه أكثر من أي منطقة أخرى في العالم إذ أسهم العديد من العوامل في تفاعل أزمة المياه وهي(٣٥):

١. الجفاف الذي يضرب المنطقة منذ سنوات عدة.
٢. التصحر والزيادة في عدد السكان والأمن الغذائي.
٣. إنشاء السدود في الحوض الأعلى لنهري دجلة والفرات من قبل تركيا.

ومن المشاريع المهمة التي جاءت بها تركيا مشروع الغاب[*] وما يتجسد عنه باستخدام المياه كوسيلة سياسية للضغط على سوريا والعراق ومحاولة عرقلة اي تقارب محتمل بينهما وما ينجسم مع النظرة الاستراتيجية تجاه المشرق العربي المنطقة الأكثر خطورة على الكيان الصهيوني لاسيما وأن المشروع يتجاوز حدود تركيا الوطنية ويمتد عبر تأثيراته وتشابكاته الإقليمية إذ يمتد إلى دول الجوار الجنوبي وسيؤثر المشروع على الأمن القومي العربي وسيؤثر على طبيعة التعامل بين كل من سوريا والعراق فضلاً عن توظيف المياه كأحد الأدوات لتنفيذ الإستراتيجية الصهيونية في الضغط على الأطراف العربية ومحاولة إيذاء الأقطار العربية عبر تحكمها بالموارد المائية وفرض ما يسمى بمبادلة النفط بالمياه وبذلك تتضح أبعاد المخاطر والتهديدات الجدية التي تجابه المنطقة العربية من خلال موقع تركيا في المعاهدات والأحلاف الإقليمية والدولية، فضلاً عن العمل على ملئ الفراغ الإستراتيجي في المنطقة وإفساح المجال أمام تركيا لتأدية دور إقليمي متميز في منطقة الخليج العربي[٣٦].

ومن جانب آخر فإن تركيا تعد غارقة في مشاكلها الاقتصادية وتختلف بنيتها التحتية فإن المشروع سيوفر لها مردودات اقتصادية نتيجة للعوائد التي ستجينها من الدول المستفيدة منه لاسيما الكيان الصهيوني غير أن إحباط الأبعاد الإقليمية لمشروع الكاب مرتبط بـ[٣٧]:

١. حل الأوضاع الشاذة في كردستان العراق واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في شماله إذ أن تركيا غالباً ما تتكئ على قضية الأكراد في تمديد سياستها المائية.
٢. يقابل ذلك تفاقم المشكلة نفسها في تركيا نتيجة للإصرار التركي على التعامل مع قضية الأكراد عسكرياً.
٣. الوصول إلى وحدة موقف سوري – عراقي بصدد موضوعة المياه والتمسك بالمبادئ القانونية التي تعد دجلة والفرات نهرين دوليين وليسا نهرين تركيين.

وبالإضافة إلى ما تقدم نجد أن أهم أسس الموقف التركي هي[٣٨]:

١. ترى تركيا بأن المياه الدولية هي التي تشكل خطراً حدودياً بين دولتين أو أكثر، لذلك فإن دجلة والفرات نهرين تركيين وأن مياههما ليست دولية مشتركة بل (مياه وطنية عابرة للحدود).
٢. أن لتركيا السيادة المطلقة على مياه النهرين وتعدهما ثروة وطنية أسوة بالنفط.

٣. عدم قبولها بمبدأ قسمة المياه بينها وبين سوريا والعراق وترى بأن ما تحرره من مياه للآخرتين هو تضحية منها وتطرح بدلاً عن ذلك فكرة الاستخدام الأمثل لمياه النهرين.

٤. عد حوضي النهرين حوضاً واحداً ومن ثم فإن دجلة والفرات هما رافدين رئيسيين لنهر دولي واحد هو شط العرب وليس نهرين منفصلين.

وعليه يمكن القول أن مشكلة المياه بين العراق وتركيا ليست مشكلة حديثة أو طارئة بل هي قديمة برزت إلى الوجود بعد إنهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الدولة العراقية ومن ثم تحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين إلى نهرين دوليين[٣٩].

وعليه يمكننا القول أن مشكلة المياه كانت ولا تزال إحدى القضايا الفاعلة في طبيعة العلاقات التركية – العراقية تحديداً واتجاهاً نحو التعاون أو الصراع حسب متطلبات المرحلة ومتطلبات الدور لكل منها ولكن في الأغلب كانت تشكل دوراً كبيراً في إقامة الصراع بين الجانبين وإبعاد ذلك في مسيرة العلاقات بين الطرفين.

٢. القضية الكردية:

تعد القضية الكردية في تركيا من القضايا الرئيسة التي تشغل صانع القرار على المستوى السياستين الداخلية والخارجية لأنها تدخل في إطار مفهوم ما يسمى بـ "قومية السياسة الخارجية، إذ إن هناك مبادئ رئيسية يتضمنها هذا المفهوم والقضية الكردية في تركيا مسألة لم تتناولها الدساتير التركية الثلاث (١٩٤٤ – ١٩٦١ – ١٩٨٢) ولكن تطورت القضية الكردية منذ نهاية عام ١٩٧٧ عندما دخلت القضية في إطارها المسلح والذي قادها (عبد الله أوجلان) زعيم الحزب الكردستاني الديمقراطي، إلى أن وصلت القضية إلى اعتقال أوجلان في نيروبي في نهاية عام ١٩٩٨ وكان من نتيجة هذا الاعتقال أن الأقطار الأوربية قامت بتبني سياسة جديدة إزاء تركيا في المحافل الغربية لاسيما في الاتحاد الأوربي، أما تركيا من جانبها اتخذت جملة من القرارات والتي احتوت على إلغاء حكم الإعدام في قانون العقوبات التركي، وجعل اللغة الكردية لغة من الممكن تداولها في مناطق جنوب شرقي الأناضول[٤٠].

ووصف توماس بوا كردستان بأنها "أرض بلا حدود.. وأنها العمود الفقري للشرق الأوسط" ويعد بوا كردستان بأنها منطقة غير محددة المعالم وتقع في قلب آسيا الصغرى على شكل هلال.. تضم هذه المنطقة الجزء الكبير من المنطقة الجبلية التي تشمل جبال طوروس وزغروس الممتدة من البحر الأسود إلى سهوب العراق من جهة، ومن جبال انتي طوروس إلى الهضبة الإيرانية من جهة أخرى، وتمتد كردستان شمالاً لتصل أرمينيا وجنوباً لتصل خانقين في العراق وكرمان شاه في إيران[٤١].

وبقيت التنظيمات الكردية عاجزة عن مواجهة السلطة المركزية في تركيا، ولم تستطيع امتناع أو إجبار الأخيرة على الاعتراف بالحقوق القومية الكردية ولاسيما وأنها اتسمت بالتشتت والتناحر في ظل صراعات كانت تدور بين أكراد العراق وإيران وسوريا إلا أن الحركة الكردية استطاعت إثبات وجودها في تركيا بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني وذلك في بداية التسعينات من القرن العشرين وبزعامة عبد الله أوجلان، وقد تأثر (PPK) بالأيدويولوجية الماركسية، إلا أن عبد الله أوجلان أكد على أن حل القضية الكردية في تركيا يتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية[٤٢].

وتضم تركيا أكبر تجمع للأكراد من إذ المساحة والعدد، إذ تضم تركيا ما يقارب (١٩٤) ألف كم^{٢} من مساحة المنطقة الكردية[٤٣]، وتحتل القومية الكردية في تركيا المرتبة الثانية بعد القومية التركية.

وبعد حصول الأكراد في العراق على الحكم الذاتي في آذار ١٩٧٠، الأمر الذي شجع كثيراً من الأكراد في تركيا على تنظيم أنفسهم في إطار حزب واحد والبدء من جديد بالعمل ضد الحكومة التركية حتى وصل ذلك إلى حد إعلان حزب العمال الكردستاني الحرب ضد الدولة التركية في عام ١٩٨٤، والسياسة التي اتبعتها الحكومة على أثر ذلك والتي تمثلت باستخدام الإجراءات الأمنية والعسكرية المشددة ضدهم، كما أن الحكومة التركية أصدرت قانون يحضر اللغة الكردية وقد منعت الأكراد من ممارسة حقوقهم الثقافية [٤٤].

حاولت تركيا الحد من نشاط (PPK) وذلك عن طريق الحوار مع دول الجوار إذ أبرمت مع العراق الاتفاقية المشتركة في تشرين الأول ١٩٨٤ والتي سميت باتفاقية (مطاردة ساخنة) احتوت الأمور الآتية[٤٥]:

١. الاتفاق على مكافحة العناصر المخربة انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين الجارين ولضمان الأمن والاستقرار على حدودها المشتركة.
٢. الاتفاق على القيام بالإجراءات المطلوبة على أساس التعامل بالمثل فقد يسمح للقوات متابعة أو مطاردة من أحد الطرفين لملاحقة الفئات المخربة في أراضي الطرف الآخر، وفي حالة الضرورة القصوى فقط ولمسافة خمسة كيلومترات ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

ولكن بعد عام ١٩٩١ شهد الموقف التركي الرسمي من الأكراد تغيرات مهمة وأولى ملامح هذا التغيير هو تأكيد الرئيس التركي أوزال خطأ السياسات القمعية التي تبنتها تركيا سابقاً حيال الأكراد الرافضة الاعتراف كأقلية عرقية مختلفة عن العرق التركي، وحرص على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاح إزاء الأكراد في تركيا[٤٦].

وبصدد الحديث عن سياسية تركيا إزاء الأكراد في العراق، نجد أن التطورات التي شهدتها القضية الكردية في العراق بعد نهاية العدوان الأطلسي على العراق في مطلع عام ١٩٩١، دفعت تركيا إلى اتخاذ سياسة جديدة تجاه الأكراد في شمال العراق والمتمثلة في فتح قنوات الاتصال المباشر مع القيادات الكردية في شمال العراق ولاسيما وأن جذور الاتصالات هذه تعود لفترة ما قبل نشوب العمليات البرية ضد العراق في شباط ١٩٩١ واتخذت شكل رسائل متبادلة عبر وسطاء أمريكان وأتراك بين الرئيس التركي الراحل أوزال، وجلال الطلباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في لندن(٤٧).

أن تركيا تعارض وتمنع حدوث أي تقارب بين أكراد العراق وحكومتهم المركزية وتعمل على كسب أكراد العراق إلى جانبها كي تمنع أكراد العراق من الحصول على أية مكاسب تقدمها لهم دولتهم والتي تتمثل بالحكم الذاتي والتي قد تؤثر على القضية الكردية وتدفع أكرادها إلى المطالبة بحقوقهم على غرار أكراد العراق(٤٨).

أن حزب العمال الكردستاني قد استفاد كثيراً من الفراغ الأمني في شمال العراق فقد كان لحزب العمال الكردستاني نفوذه في أوساط الأكراد العراقيين الذين استقروا في تركيا في المدة الواقعة بين ١٩٨٧ – ١٩٨٨ ونهاية عام ١٩٩١، وقد أدى هذا التفاعل بين الطرفين إلى خلق شعور اثني – عرقي بينما كان مهماً وغامضاً إبان الحرب الباردة. كما استطاع الحزب من الحصول على دعم إقليمي ودولي وقد جاء هذا الدعم على المستوى الإقليمي من دول الجوار الجغرافي أما على المستوى الدولي فإن جاليات كردية في أوربا قامت بدعمه مالياً(٤٩).

وبصدد موقف الأحزاب العراقية من حزب العمال الكردستاني نجد ما يأتي:

١. الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي:

أشار مسعود برزاني زعيم الحزب إلى تعاون حزبه مع PPK في المدة ما بين ١٩٨٠ – ١٩٨٦ ولكنه أوضح انقطاع العلاقات منذ عام ١٩٨٦، ويوضح السيد البارزاني قائلاً (قام أكراد العراق بالتعاون مع الأتراك لضمان الحدود وسحق قواعد PPK في العراق وفي هذا المجال تؤكد على الجهود المشتركة بين الأتراك والأكراد لضمان وتوفير الأمن في مناطق الحدود، كما أن الفعاليات التركية في المنطقة لم تميز بين السكان المحليين ووحدات حزب العمال الكردستاني ونتيجة لذلك فإن السكان الحقيقيين خشوا من العودة إلى المنطقة) وأشار أيضاً (هناك دعم كامل لحزب العمال الكردستاني (التركي) من بغداد وإيران وسوريا وأرمينيا وأنه ليس من الصحيح إختيار القوة كحل في موضوع شمال العراق، ومنذ وصولنا إلى المنطقة بدأ بتمشيط المنطقة، مؤكدين في الوقت نفسه السياسة الخاطئة للحزب المذكور)، ومن الجدير

بالذكر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يولي اهتماماً كبيراً بإدامة علاقات الأخوة بين الأتراك والأكراد، إن الحل الأفضل للأكراد في تركيا هو إعطائهم الحقوق من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية بعيداً عن استخدام سياسة القوة لحل هذه القضية[٥٠].

٢. موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني:

يحاول السيد الطالباني في لقاءاته مع الصحافة التركية نفي وجود أي علاقة بين حزبه وحزب العمال الكردستاني، ويردف الطالباني قائلاً (إننا ندين الإرهاب في أي مكان، وندين الدولة الإرهابية ونشجب كل أنواع الإرهاب في العالم والشرق الأوسط ومع ذلك هناك انشقاق داخل حزب العمال الكردستاني إذ إن قائد المنظمة (عبد الله أوجلان) لازال مؤمناً بضرورة السلام بينما قادة آخرون في الإقليم التركي كانوا متشددين في الصراع الذي بدأ منذ عام ١٩٨٤) ومن جانب آخر تحدث السيد الطالباني عن الفكر السياسي لحزب العمال الكردستاني إذ قال في هذا المجال (يدعي حزب العمال الكردستاني أنه حزب ماركسي لينيني ولكننا نرى من جانبنا أنه حزب قومي، يفتقد إلى خبرة كافية، ولا يدركون روح النظام الدولي الجديد لا زالوا يسيرون على نهج النمط القديم الذي ساد في عهد هوشي منه وماوسي تونغ، وجيفارا بينما العالم يتغير الآن وفي الحقيقة أن كثيراً من مقاتليه يعيشون في الخارج مما حدا بهم عدم معرفتهم بالتطورات السياسية في بلدانهم، وفي مناسبة أخرى أشار أنه منظمة ثورية كردية وعليه يتوجب على حزبه أن يحتفظ بعلاقات الود معه، ومن الجدير بالذكر أن الطالباني أكد على الحل السلمي للحركة الكردية في تركيا[٥١].

وعلاوة على ما تقدم نجد أن هناك نوعاً من العلاقات الصراعية أو التنافسية بين تركيا والعراق اتخذت أشكالاً عدة منها[٥٢]:

١. الخلافات المستمرة حول المياه مع سوريا والعراق بسبب مشروعات السدود التركية الكثيرة كما ذكرنا سابقاً .
٢. التدخلات العسكرية التركية المستمرة في شمال العراق تحت ذريعة مطاردة المليشيات ومسلحي حزب العمال الكردستاني التركي (المعارض) وبسبب الحرب الدائرة بين الحكومة التركية وهذا الحزب الذي يحتمي عادة في شمال العراق إذ الإقليم الكردستاني العراقي الذي يوفر ملاذاً آمناً لمسلحيه تدخل القوات التركية الأراضي العراقية معتديه على سيادة الوطنية العراقية وأحياناً يكون هناك تنسيق مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد أو حكومة كردستان وأحياناً أخرى يكون التنسيق تركياً أمريكياً بحتاً ضمن المصالح المشتركة والمتبادلة بين واشنطن وأنقرة.

٣. التدخل التركي في شؤون العراق بذريعة حماية الأقلية التركمانية وهذا التدخل ظهر بوضوح شديد في الخلاف الذي تفجر داخل البرلمان العراقي بسبب قانون انتخابات المحافظات وحرص الحزبان الكرديان المشاركان في السلطة (الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طلباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني) على المطالبة بضم محافظة كركوك التي تتركز فيها الأقلية التركمانية إلى إقليم كردستان، ورفض التركمان والعرب الآشوريين أبناء المحافظة لهذه الرغبة والحرص على عدم المساس بوضع كركوك كمحافظة عراقية.

وقد وافق البرلمان التركي بأغلبية ساحقة في السادس عشر من أكتوبر ٢٠٠٧ على تفويض رئيس الوزراء رجب طيب اوردغان بالأذن بشن هجوم إستراتيجي واسع النطاق داخل الأراضي العراقية وقد بدأت القوات البرية التركية في (٢١ فبراير ٢٠٠٨) في اجتياح أراضي كردستان العراق، وأعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية "أن مجلس الوزراء يعبر عن رفضه وإدانته للتدخل العسكري التركي الذي يعد انتهاكاً للسيادة العراقية" وطالب بعدم استهداف البنى التحتية والمدنيين، ومن جهة أخرى طالب أكراد العراق الحكومة المركزية "بتحمل مسؤولياتها" ووصف رئيس حكومة إقليم كردستان موقف الحكومة في بغداد بـ الهزيل، وأعلنت رئاسة إقليم كردستان أنها اتخذت قراراً باللجوء إلى خيار المقاومة الشاملة في حال توغل القوات التركية أكثر داخل أراضي الإقليم، وقد كانت مجموعة من الأهداف ارتبطت بالعملية العسكرية التركية منها أهداف عسكرية وأخرى سياسية(٥٣).

أن الاعتبارات الأمنية – الكردية ذات طبيعة مركبة فهي تنطوي على أبعاد تتصل بأكراد تركيا وطموحاتهم القومية والجهد القتالي الذي يقوم به (PKK)(*) بوصفه متغيراً مؤثراً وضاغطاً على صانع القرار التركي على صعيد التطورات الداخلية والأهداف التي تبغي النخب التركية تحقيقها لاستقرار النظام السياسي العلماني فيها وانعاش اقتصادها المنهك وتنمية مجتمعها إرتقاء للمستويات الأوربية، أو ما يعد محددات على السياسة الخارجية التركية في حركتها الإقليمية إزاء المنطقة، وما ينطوي عليه من مشكلات تتصل بحقوق الإنسان وعدم احترام الأقليات في تركيا كأحد العقبات التي تجابهها في استكمال مسيرتها نحو الأوربية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن القضية الكردية في العراق هي الأخرى القت ولا تزال بتأثيراتها على صانع القرار التركي(٥٤).

ويمكن القول أن انغماس تركيا في الشأن الكردي العراقي ينطلق من مجموعة اعتبارات من أهمها ما يأتي(٥٥):

١. إيجاد آليات سياسية من خلال تفاهم أنقرة مع الفصائل الكردية منفردة أو مجتمعة، لمحاصرة عناصر (PKK) ومنع عبورهم إلى الداخل التركي عبر الحدود مع العراق بعد أن أصبح شمال العراق قاعدة مهمة لتواجد وتدريب مقاتلي الحزب المذكور.
٢. مراقبة التطورات في شمال العراق لاسيما بين الفصيلين الكرديين الرئيسين من خلال الإمساك بخيوط اللعبة بيدها فهي تارة تتعاون مع أحد الفصائل (الديمقراطي الكردستاني) ضد الآخر (الاتحاد الوطني) وتارة أخرى تقوم بدور الوسيط بينهما.
٣. التدخل في أي لحظة لمنع قيام كيان سياسي كردي في شمال العراق لأن ذلك يعد بمثابة نواة لدولة كردية كبرى، تضرب في صميم وحدة الدولة التركية.
٤. امتلاك ورقة ضاغطة ضد العراق تحقيقاً لأهداف منها ما يتصل بالقضية الكردية والحيلولة دون إنجاز اتفاق سياسي بين حكومته والفصائل الكردية، أو ما يتعلق بمسائل أخرى من قبيل التدخل لصالح تركمان العراق لاسيما وأن انقرة كانت تؤوي وتدعم تنظيماتهم السياسية.

وفضلاً عما تقدم فإن السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية نجحت في كسب الحكومة العراقية لجانبها وكذا الحكومة الأمريكية واعتبار حزب العمال الكردستاني حزباً إرهابياً، وحمل سلطات إقليم كردستان على نبذهم والقيام بغارات عسكرية على قواعده في جبال العراق، كما إن سياسة تركيا تجاه إقليم كردستان تنطلق من اعتبارين أساسيين هما[٥٦]:

١. رفض أي توجهات انفصالية في شمال العراق، بوصفها تهديداً لوحدة الأراضي العراقية، فضلاً عن تأثيراتها على أكراد تركيا باتجاه سلبي.
٢. التعاون مع الحكومة العراقية وسلطات الإقليم من خلال الاستثمارات الاقتصادية، والمشاركة في قطاعات البناء والمقاولات، وقد بلغت اعداد الشركات التركية فيها أكثر من ٦٠٠ شركة.

وعلى أثر الضغوطات التركية تم تشكيل لجنة ثلاثية (عراقية – تركية – أمريكية) حول غلق ملف حزب العمال الكردستاني، وعقدت عدة جلسات كان آخرها حضور وزير الداخلية التركي (بشير آتلاي) بتاريخ (١١ نيسان ٢٠٠٩) إلى بغداد لترأس وفد بلاده هذه الاجتماعات، وقد صرح رئيس الوفد العراقي المفاوض شيروان الوائلي وزير الأمن الوطني في ذلك الوقت أن البلدين اتفقا على تفعيل دور اللجنة الثلاثية ميدانياً في تبادل المعلومات الاستخبارية وقطع التمويل، والدعم لمقاتلي الحزب من القرى العراقية، كما أن وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق وشنهم العمليات العسكرية ضد القوات التركية أدى إلى حركة تركية نشطة نجحت إلى حد ما إلى تشكيل اللجنة الثلاثية

(العراقية – التركية – الأمريكية) لمتابعة ذلك، وكان رأي اربكان وأردوغان وبناءاً على متبنياتهما الإسلامية والديمقراطية حل القضية سلمياً علماً أن حزب العدالة والتنمية يضم ٧٠ نائباً كردياً في البرلمان، ولكن المؤسسة العسكرية كانت تؤكد على الحل العسكري وضغطت كثيراً لتفعيل اللجنة الثلاثية والتي استمرت في عقد جلساتها وكان من بينها ما أعلن في البيان الختامي في (٢٠٠٩/٤/١١) حول اتفاق الأطراف الثلاث على معالجة وضعهم كمنظمة إرهابية وقد صدر البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثاني الذي جاء فيه[٥٧]:

١. يؤكد الأطراف الثلاثة على أن منظمة حزب العمال الكردستاني التركي الـ (PKK) هي منظمة إرهابية محظورة تلحق الضرر بمصالح كل من العراق وتركيا وتهدد أمنها ومصالحهما المشتركة.
٢. تتعهد الأطراف الثلاثة باستخدام الإجراءات كافة لإنهاء النشاطات الإرهابية لمنظمة الـ (PKK) وإيقاف الأعمال التي تقوم بها انطلاقاً من الأراضي العراقية، ومنعها من تكوين أية واجهات أخرى مثل (حزب الحل الكردستاني) الذي تم حظر نشاطه السياسي داخل العراق.
٣. يشيد أطراف اللجنة الثلاثية بالدعوة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية السيد جلال الطلباني إلى مقاتلي المنظمة، وتخييرهم بين إلقاء السلاح أو مغادرة الأراضي العراقية.
٤. تشيد الأطراف الثلاثة بالإنجازات التي تحققت وبتبادل المعلومات الاستخبارية في إطار اللجنة الثلاثية وعبروا عن إلتزامهم لزيادة التعاون.

إن إقامة الجيش الكردي في شمال العراق تحت حماية القوات الغربية قد أعطى دافعاُ جديداً للقومية الكردية، وقد طلبت حكومة أردوغان مراراً وتكراراً المساعدة من الجيش الأمريكي للقضاء على معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق، إلا أن واشنطن كانت ما تزال مترددة في القيام بعمل عسكري إذ يخشى الجانب الأمريكي من أي تدخل الأمريكي من أن التدخل ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) قد يزعزع استقرار شمال العراق الأكثر استقراراً من باقي مناطق العراق الأخرى، كما وأن الأكراد كانوا ومازالوا الأكثر دعماً للسياسة الأمريكية في العراق[٥٨].

وتتخذ علاقات تركيا بجيرانها أهمية إضافية من إذ التوازنات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما وأن محاور القوة التاريخية في الشرق الأوسط تتألف من أضلاع المثلث الخارجي، إقليم الأناضول شمال بلاد الرافدين (تركيا، إقليم النيل/ مصر، إقليم جنوب بلاد الرافدين/ إيران، أما أضلاع المثلث

الداخلي (سوريا – العراق – السعودية) فتتشكل وفقاً لتوازنات المثلث الخارجي وفي ظل العلاقات الثلاثية سيكون من المحتم على تركيا أن تبذل أقصى جهدها حتى لا تصبح الطرف المستبعد أو المعزول[٥٩].

ويمثل الخط الجيواقتصادي الذي يربط نفط القوقاز وقزوين بالخليج عبر الإقليم المائي لبلاد الرافدين يعد عنصراً مهماً من عناصر تحول المنطقة إلى بؤرة تنافس دولية وقد تزايد اهتمام القوى الأخرى بهذه المشكلة بعد بدء تركيا صياغة علاقة جديدة داخل هذا الخط الجيواقتصادي تقوم على قوة المصادر من خلال تنفيذ مشروع جنوب الأناضول (GAP)، ومن جانب آخر يتمثل الأساس الجيوثقافي للمسألة الكردية في انتشار العنصر الكردي داخل ساحات تأثير العناصر الثلاثة المستقرة المهمة في الشرق الأوسط الأتراك والعرب والفرس، ومن هنا تتبنى القوى العظمى سياسة تحيط بالعلاقات مع هذه العناصر الرئيسة الثلاثة وتسعى إلى الاستفادة من الأكراد في المعادلة الإستراتيجية بشكل أو بآخر[٦٠].

ولابد لتركيا من اكتساب عمق آسيوي ضمن إستراتيجية أورآسيوية دقيقة ويعتبر العمق الآسيوي خياراً إستراتيجياً حتمياً ولن تحقق تركيا هذا العمق الآسيوي إلا بالقدرة على التأثير في سياسات الشرق الأوسط، إن سياسات تركيا نحو شمال بلاد الرافدين وجنوبه التي تضم أقاليم النفط والأقاليم المائية وتعد أيضاً أهم وسائل هذا التأثير وأكثرها خطورة المسألة الكردية وينبغي النظر إلى تركيا الشرق أوسطية المعتمدة على عمقها الآسيوي باعتبارها جزء لا يتجزء من سياسة تضع في اعتبارها التأثير الإقليمي المتبادل ويتمثل الحد الأدنى لشروط نجاح تركيا في سياستها الشرق أوسطية في نهج إستراتيجية سليمة تحيط بالشرق الأوسط من الناحيتين الجيوثقافية والجيواقتصادية، وتبني سياسة خارجية مرنة تحقق التنسيق بين التكتيكات الدبلوماسية والعسكرية، والتحلي بمهارة مرحلية واعية وقادرة على تقييم تأثير المنطقة في السياسات العالمية ويمكن إيجاز العناصر الرئيسة للمقاربة الإستراتيجية اللازمة بما يلي[٦١]:

١. تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.
٢. إقامة أبنية مؤسسية وتطوير الموجود منها، مثل المراكز البحثية والمعاهد الأكاديمية لمتابعة التطورات الإقليمية وتعميقها.
٣. إقامة علاقات سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.
٤. طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.
٥. الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل ساحات مخاطر جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلم في المنطقة.

٦. تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في المشكلات الإقليمية وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

أن أكراد العراق ومنذ زمن ليس بالقصير يرغبون بإقامة دولة كردية تضم بين ظهرانيها الأكراد كافة المتواجدين على الأراضي التركية والإيرانية والعراقية والسورية ومن أجل هذا اتخذت حكومة إقليم كردستان إجراءات وخطوات منها(٦٢):

١. توطيد علاقاتها مع حلفاء تركيا الأساسيين وهم الولايات المتحدة بوصفها أكبر الفاعلين فيها ولديهم القدرة على التأثير في القرار التركي لأن تركيا حسب اعتقادهم العائق الأكبر أمام حلم تحقيق أو إقامة دولة كردستان الكبرى.
٢. تعزيز علاقاتها مع الجماعات المحلية العراقية التي تتوافق رؤيتها مع الرؤية الكردية المتمثلة بإقامة أقاليم فدرالية في العراق من أحزاب وتيارات سياسية وحزبية.
٣. تعزيز استقرار منطقة كردستان العراق وتنميتها على أن تكون تركيا الشريك الأكبر في هذه التنمية عبر شركاتها التي انتشرت في الإقليم بإذ وصلت العقود المبرمة مع هذه الشركات إلى (٧٠%) من تخصيصات إقليم كردستان البالغة ملياري دولار في عام ٢٠٠٦.
٤. مساعدة الأكراد المتواجدين في الدول المجاورة على النضال من أجل نيل حقوقهم سواء بالعمل المسلح أو السلمي والذي لو تحقق فإنه يسهل مهمة إقامة دولة كردستان الكبرى ومساعدة حزب العمال الكردستاني يصب في خدمة هذا الهدف.

وتنظر الحكومة الكردستانية إلى التصعيد التركي ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني على أنه محاولة لضرب المساعي الكردية في تحقيق أهدافها الكبرى في الصميم فالموقف التركي حسب رأيها قصد منه تحقيق الأغراض الآتية(٦٣):

١. ضرب التجربة الكردية في شمال العراق وشل المحاولات كافة لإقامة دولة قائمة على أساس الأقاليم الفيدرالية في العراق.
٢. ضرب حزب العمال الكردستاني في محاولة (إضعاف الموقف الإستراتيجي لأكراد العراق).

وبعد تصعيد الموقف اضطرت حكومة إقليم كردستان إلى تهدئة الأزمة، لاسيما وأن التهدئة تصب في مصلحتها ومصلحة هدفها المستقبلي المتمثل في إقامة الدولة الكردية الكبرى واتخذت العديد من المواقف منها(٦٤):

١. دعوة القادة الأكراد ومقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى مغادرة الإقليم.

٢. دعوة تركيا إلى الحوار والتفاوض لحل الأزمة سلمياً ونبذ الخيار العسكري.
٣. نفي حكومة إقليم كردستان الدائم تقديم أي دعم مالي أو عسكري أو لوجستي لحزب العمال.
٤. دعم جهود الحكومة العراقية والمشاركة فيها لحل الأزمة.
٥. دعوة الحكومة التركية لحل المشكلة الكردية في تركيا بالطرق السليمة مثل إصدار عفو عام عن المقاتلين الأكراد ومنح الأقلية الكردية حقوقها الثقافية والقومية.

وعليه يمكن القول أن المعضلة التركية – الكردية قد ارتقت إلى مستوى الأزمة التي تعكس مستويات متعددة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وألقت بظلالها على قوى إقليمية وبعينها قد تماهي تركيا في ذات الهواجس والمخاوف والطموحات الكردية من ناحية أو ربما مخاوف التغير القادم لخارطة التوازنات في منطقة الشرق الأوسط برمتها من ناحية أخرى[٦٥].

تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وعلى الرغم من علاقة التحالف إلا أن الولايات المتحدة بالمقابل حذرة إزاء أي توسع للمنطقة الكردية أو أي شكل للفدرالية الذي يعطي للأكراد السيطرة على الأقليات في أجزاء مهمة من المحافظات العراقية إذ قد يهيمن الأكراد فيما بعد على مناطق ليست كردية، وأن إيلاء الاهتمام للتطهير الطائفي قد يقود الأمريكان أحياناً إلى تجاهل المساعي الكردية للسيطرة على العرب والتركمان بما ينطوي هذا على المساعي الكردية للسيطرة على كركوك وتوسيع سيطرتهم على الجزء العراقي الأوسع شرق الموصل[٦٦].

ومن الجدير بالذكر أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أصبحا منافسين إستراتيجيين خاصة في الشرق الأوسط وهذه نتيجة منطقية للتحولات التي شهدتها سياسات تركيا الخارجية والداخلية فضلاً عن التغيرات في النظام الدولي، ويلاحظ أن البيت الأبيض قد أكد بشكل واضح أن تركيا تمثل أولوية (لاوباما) الذي صاغ فكرة "الشراكة النموذجية (partnership model) بين البلدين" وهو ما يقوم على قيم مشتركة ومبادئ تهدف إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاهية الاقتصادية، لمناطق الصراع في مختلف الأقاليم[٦٧].

المبحث الرابع

اثر المتغير الأمريكي في طبيعة العلاقات الثنائية العراقية – التركية

على أثر عقد الاتفاقات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق فأن الموقف التركي كان قد أتسم بقدر كبير من القلق الاستراتيجي لاسيما وأن تركيا ترى أن الاتفاقية من شأنها عرقلة

عملياتها العسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وبخاصة أن معظم القواعد العسكرية الأمريكية ستكون متمركزة في إقليم كردستان العراق جنوب تركيا ، وعلى ذلك سيكون على تركيا أن تطلب أذناً من العراق لضرب قواعد حزب العمال شمال العراق بعد أن كانت تحصل من الأمريكان على الضوء الأخضر بشن هجماتها هناك ، ويزداد قلق الحكومة التركية أيضاً في أحتمال تنامي سلطة حكومة أقليم كردستان العراق الى الحد الذي يشجع على الأنفصال ومن ثم ينشأ تهديد مباشر للأمن القومي التركي بالنظر الى أمكانية مطالبة أكراد تركيابحكم ذاتي مماثل لإخوانهم في شمال العراق(٦٨).

ومن جانب أخر فأن العلاقات التركية – الأمريكية تعود الى أكثر من ستون عاماً وقد أستمرت رغم الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة طيلة الفترة الماضية ، كما أن تركيا والولايات المتحدة ترتبطان بشبكة علاقات مختلفة لها تأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط سواء بصورة مباشرة أو غيرة مباشرة وتتمثل أهم دوافع تركيا تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات أمنية ولاسيما ما يتعلق بالمسألة الكردية ورغبة أنقرة في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية غربية بشروط تفضيلية ومحاولة تأمين الدعم الأمريكي المتواصل لإنجاح مساعيها الرامية إلى الانضمام للأتحاد الأوربي والمحافظة على التوازن إزاء حل مشكلاتها مع اليونان (٦٩).

وتعد تركيا حليفاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبها عدد من القواعد العسكرية الأمريكية كما تقوم الشركات التركية بالتعاون مع نظيرتها الأمريكية في العديد من المشروعات وأعمال المقاولات في العراق (٧٠) .

وقد كان للثقل الاستراتيجي الذي أكتسبته الولايات المتحدة بعد فترة الحرب الباردة دور مهم في التغير الذي طرأ على العلاقات التركية – الأمريكية بسبب الوضع الجديد ، أصبحت علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي تسير وفق تقاطعات العلاقات ما بين تركيا والولايات المتحدة ، وعلاقات تركيا مع الأتحاد الأوربي وعلاقات الولايات المتحدة مع الأتحاد الأوربي ، رأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بديلاً عن علاقاتها مع الأتحاد الأوربي عندما تتعثر المفاوضات مع الأتحاد ، وأعتمدت على محور حلف شمال الأطلسي من أجل دعم هذه العلاقة ، ومن جانب أخر رأت الولايات المتحدة في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوربا والشرق الأوسط عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوربية من جهة ، أستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا كأداة من أجل تحقيق مهمات عالمية وأقليمية من خلال حلف شمال الأطلسي ومن جهة أخرى أقامت مع تركيا علاقات خارج أطار حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق مصالحها الأستراتيجية (٧١).

وعلى مدى ستة عقود تقريباً كان هناك عدد كبير من الدوافع وراء توجه سياسة تركيا الخارجية نحو واشنطن وهذه الدوافع هي التهديد السوفيتي ، وضعف أوربا اجمالاً بعد الحرب العالمية الثانية وواقع الهيمنة الأمريكية على العالم أو افتقار واشنطن النسبي الى مخزون تاريخي مقارنة بالمخزون الأستعماري الأوربي وأفتقار تركيا الى روابط اقتصادية حقيقية مع الشرق والغرب ، أما اليوم فقد تغير أتجاه الكثير من الدوافع(٧٢) :

١- أنتهاء الأتحاد السوفيتي ولتركيا علاقات جديدة مع روسيا .
٢- هناك نمط لسياسة التدخل الأمريكي في المنطقة يشكل ضغطاً على خيارات تركيا بشكل كبير.
٣- هناك تباعد متزايد بين السياسات والمصالح الأقليمية الأمريكية التركية .
٤- تنظر الطبقات الاجتماعية الجديدة في تركيا الى تراثها الإسلامي والعثماني بمزيد من الأحترام والأعتزاز مما يذيب التوجه الغربي لدى النخب القديمة في البلاد .
٥- تشارك تركيا على نحو متزايد في المعارضة العالمية المتزايدة للسياسات الأمريكية ودوافعها الملحوظة للهيمنة .
٦- نظراً لتحول تركيا الاستراتيجي منذ أمد طويل نحو بناء علاقات جوار جيدة مع الجميع فعليه لم يعد لدى تركيا أعداء في المنطقة .

ولعل استمرار التوجه التركي نحو الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب توفر مجموعة من العوامل (٧٣)

١- تدعو الحاجة الى بروز تهديد أمني أقليمي جديد لتركيا .
٢- هناك تهديدات خطيرة لتركيا يمكن أن تبرز من عراق فوضوي عدواني أو من أيران مالكة لأسلحة نووية وعازمة على الحد من النفوذ التركي في الشرق الأوسط ومشاركة في تسخير أكراد تركيا لحصتها والا فإن تركيا لا تواجه تهديدات أقليمية خطيرة .
٣- قد تلجأ تركيا الى الولايات المتحدة الأمريكية كي تساعدها في تحديث قوتها العسكرية خاصة في غياب أي بدائل مغرية للموردين العسكريين وفي هذا الحال ستكون راغبة في التعاون الوثيق مع تركيا في هذا الأمر وتزويدها فعلاً بكافة الأسلحة التي تريدها .
٤- تحتاج تركيا الى الأعتماد على الولايات المتحدة من خلال صندوق النقد الدولي لتلبية متطلبات المساعدات الاقتصادية

وعليه يمكن القول أن العلاقات التركية- الأمريكية تسير بشكل أو بأخر نحو التحالف والتعاون الاستراتيجي لتحقيق مصالح كل من الطرفين ومن ثم يؤثر على طبيعة العلاقات العراقية — التركية لاسيما

وأن هناك نقاط صراع بين العراق وتركيا في أطار قضية الأكراد ، وقضية لازالت تشكل نقاط تهديد في مسيرة العلاقات العراقية – التركية على الرغم من تأثيرات الدور الأمريكي في تلك العلاقة .

الخاتمة

نجد أن تركيا كانت ولا تزال تمتلك مقومات القوة الإستراتيجية في جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن ثم تمتلك مؤهلات الدور الإقليمي الفاعل في إقليم الشرق الأوسط باعتبارها إحدى القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. تمتلك تركيا موقع جغرافي متميز لاسيما وأنها ملتقى قارتي أوربا وآسيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط وانعكس ذلك الموقع على سياستها الخارجية ودوره وحرصها على القيام بدور متوازن في كل التحالفات الدولية وإعطاء الأولوية للمصلحة التركية.

٢. لتركيا علاقات وثيقة الصلة مع القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وتعد نفسها دولة محورية ومؤثرة في محيطها الخارجي.

٣. إن تركيا لديها القدرة على القيام بدور فاعل في أية ترتيبات سياسية – أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. أثرت في طبيعة العلاقات العراقية – التركية مجموعة قضايا إستراتيجية لها أهمية كبيرة وكان لها الأثر الفاعل في مسيرة اتجاه العلاقات نحو الصراع أو التعاون وفقاً لطبيعة الأهداف والمصالح المنشودة لكل من تركيا والعراق، وتمثلت هذه القضايا في موضوعين أساسيين هما قضية المياه وقضية الأكراد.

٥. على الرغم من محاولات الاتفاق التي تمت بين كل من تركيا والعراق وسوريا حول موضوع المياه إلا أن هذه القضية لازالت بؤرة للصراع بين الأطراف سالفة الذكر.

٦. لعبت قضية الأكراد دوراً فاعلاً في مسيرة العلاقات العراقية – التركية ومن ثم اتخذت مسارات متعددة من الصراع والتعاون حسب متطلبات المرحلة لكل منهما وحسب تغير القيادة السياسية في كل من البلدين.

٧. لكل من قضية المياه والأكراد الانعكاسات الدولية بمعنى كان للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً كبيراً في ما يخدم ويحقق مصالحها الإستراتيجية في إقليم الشرق الأوسط.

٨. إن اتجاه العلاقات العراقية – التركية سيحكمه عامل المصالح الإستراتيجية لكل من الأطراف وقد تلتقي مصالحهما المشتركة وفقاً لطبيعة الأهداف التي يرمي لها كل منهما بالإضافة إلى تأثيرات القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الإقليم ولا سيما تأثير القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية على كل من الطرفين.

٩. العلاقات العراقية – التركية ربما ستشهد مزيداً من نقاط الإلتقاء من جانب وربما بعض من نقاط أو عناصر الاختلاف من جانب آخر حسب المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة وحسب طبيعة الأهداف المنشودة من جهة ثانية.

---

[١] د. عبد الله التركماني، ملف تركيا ومحيطها الإقليمي، ص٢.الموقع (www.syriakueds.com)

(٢) نقلاً عن د . نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٢١٨– ص٢١٩.

(٣) د. عبد الله التركماني، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٤) د. عبد الله التركماني، المصدر السابق، ص ص٥–٦.

(٥) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١ ٢٠١٠، ص١٤٢.

(٦) أحمد داود أوغلو، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٧) تركيا والعالم، ظهور طرف فاعل جديد على الساحة العالمية، في كتاب سفارة تركيا، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٠.

(٨) د. ثامر كامل محمد، العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، عدد ١٤/٢٠٠٠، ص٣٢.

(٩) د. ثامر كامل، المصدر نفسه، ص٣٣.

(١٠) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، ٣٦، ط١، ٢٠٠٩، ص١١٤.

(١١) د. عبد الله التركماني، المصدر نفسه، ص٣–٤ .

وأنظر أيضاً : ناجي شراب (www.ahlamountada.com).

(١٢) جراهام فولر، المصدر السابق، ص١١٥.

(١٣) أ.د. ناجي صادق شراب، تركيا الدور والمكانة، ص١–٢ . (www.ahlamountada.com)

(١٤) المصدر السابق، ص٢–٣.

(١٥) أ.د. أحمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد (٦٠)، ٢٠٠٤، ص١١–١٢.

(١٦) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(١٧) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجة، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٤٨.

(١٨) نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٤٩–١٥٠

(١٩) أنظر جراهام فولر، مصدر سبق ذكره ص ١١٨.

(٢٠) أنظر: محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

(٢١) أنظر: جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢١-١٢٢.

(٢٢) أنظر: د. نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(٢٣) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مصدر سبق ذكره،ص ص١٩٢-١٩٥.

(٢٤) جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

ولمزيد من التفاصيل حول القضية الكردية أنظر:

أ. د. أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، عدد (٤٨) ، ص ص ٢٨-٣١ .

(٢٥) نقلاً عن محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

(٢٦) المصدر السابق، ص١٥٧.

(٢٧) أحمد داوود أوغلو العمق الإستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٦١٩-٦٢٠.

(٢٨) ثامر كامل، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٢٩) نقلاً عن، خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية متبادلة، في كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠-١٥١.

(٣٠) أنظر، المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٣١) ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، أوراق دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، عدد(١٧٣) ك٢، ٢٠٠٩، ص١٤-١٥.

(*) مشروع الغاب أكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية ويتضمن إقامة عدد من السدود منها (١٧) سداً على الفرات و(٤) على دجلة و(١٧) على محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات. ولمزيد من التفاصيل أنظر: نقلاً عن جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص١٩٣.

(٣٢) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، المصدر نفسه، ص١٩٣-١٩٤.

(٣٣) أنظر: المصدر السابق، ص١٩٥-١٩٦.

(٣٤) ظافر طاهر حسان، مصدر سبق ذكره، ص١٥-١٦.

(٣٥) نقلاً عن د. حسين حافظ وهيب، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، دراسات دولية، مركز دراسات دولية، بغداد، ٢٠٠٤،،عدد٢٥، ص٣٧.

(*) لمزيد من التفاصيل حول مشروع الغاب أنظر: د. حسين حافظ وهيب، المصدر نفسه، ص٣٨-٤١.

وأنظر أيضاً: حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٤٢ – ٢٤٣.

(٣٦) أنظر: نقلاً عن د. حسين حافظ وهيب، المصدر السابق، ص٤٢-٤٣.

(٣٧) د. حسين حافظ وهيب، المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣٨) أنظر: نقلاً عن حميد فارس حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.

(٣٩) نقلاً عن كوثر طه ياسين، العلاقات العراقية – التركية في المدة ما بين (١٩٩٠ – ١٩٩٨)رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣. ولمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر نفسه، ص١٥-١٨.

(٤٠) أنظر ولمزيد من التفاصيل د. أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد(٤٨)، ٢٠٠٣، ص١.

(٤١) نقلاً عن د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، القضية الكردية في تركيا وتأثيراتها على دول الجوار العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع(٢٠)، ٢٠٠٣، ص١٣.

(٤٢) أنظر، د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٣) صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، عدد (١١٦)، ١٩٩٦، ص١٩٣.

(٤٤) أنظر، كوثر طه ياسين، العلاقات العراقية التركية في المدة ما بين (١٩٩٠ – ١٩٩٨)، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٤٥) أ.د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٦.

(٤٦) أنظر، جلال عبد الله معوض، الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا من مجموعة باحثين، الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ١٩٩٧، ص١٣٣.

(٤٧) نقلاً عن كوثر طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

ولمزيد من التفاصيل أنظر: هنري باركي، معهد السلام الأمريكي تركيا وكردستان العراق من النزاع إلى الاحتضان، مراجعة بدرخان علي، جريدة النهار اللبنانية، قضايا ٢٠١١/١١/٢.

(٤٨) أنظر، كوثر طه ياسين، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٤٩) د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٥٠) د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(٥١) أنظر د. أحمد نوري النعيمي، م.م. كوثر طه ياسين، المصر السابق، ص٢٨-٢٩.

ولمزيد من التفاصيل أنظر، المصدر نفسه، ص٣٠-٣٣.

(٥٢) التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الإهرام، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢١٨.

ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Embracing Iraqi Kurdistan, SR237 Yurkey's New Engagement in Iraq. Iraqi and It's neighbors, Iraqi Study – Group, may 2010, Special report by Henri Barkey.

(٥٣) أنظر: ولمزيد من التفاصيل، التقرير الإستراتيجي العربي، المصر السابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

(*) بشأن تنظيم (PKK) والحرب التي يشنها ضد الدولة التركية، د. وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي PKK، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٥٤) أنظر: نقلاً عن حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠-٢٣١.

(٥٥) المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

ولمزيد من التفاصيل أنظر:

On the issues: Turkey and it's Relations with Iraq, center for conflict Analysis and Prevenstion, may 2010, on the issues by Henri Barkey.

(٥٦) زينل عبو علي، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ٢٠٠٩ وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية للأمن الوطني، كلية الدفاع الوطني، ٢٠٠٩، ص٩٤.

(٥٧) أنظر، زينل عبو علي، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥٨) ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، الشرق الأوسط الجديد، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد(٣٨) ص١٤-١٦.

(٥٩) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٠.

(٦٠) أحمد داوود أوغلو، المصدر السابق، ص٤٧٥.

(٦١) أنظر، أحمد داوود أوغلو، المصدر السابق، ص٤٨٨-٤٨٩.

ولمزيد من التفاصيل أنظر: مثنى فائق، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق، الحوار المتمدن، عدد(٢٠٠٣)، ٢٠١٠/٥/١٣.

([٦٢]) م.د. إبتسام محمد عبد، موقف حكومة إقليم كردستان من التصعيد التركي ضد حزب العمال الكردستاني، ملف العدد أزمة حزب العمال الكردستاني وأثرها في العلاقات التركية، مجلة المرصد الدولي، مركز دراسات دولية جامعة بغداد، العدد الخامس، ٢٠٠٧، ص١٣.

([٦٣]) م.د. ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص١٤-١٥.

([٦٤]) المصدر السابق، ص١٥.

([٦٥]) م.د. ابتسام محمد عبد ، ص١٦.

([٦٦]) أنظر، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، أنوني كوردسمان، قانون الإبادة الجماعية للأرمن من ورد الفعل التركي، العراق، المرصد الدولي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٦٧) معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط، تقرير واشنطن، رضوى عمار، عدد (٢٥٧)، ٥/سبتمبر/٢٠١٠.

([٦٨]) الأتفاقات العراقية – الامريكية وتداعياتها الأقليمية قسم الأتفاقات العسكرية ، ص٥ (www.albasalh.com)

([٦٩]) اردوغان ينفي توتر العلاقات التركية الأمريكية ، ٢١/فبراير ، ٢٠٠٥ (www.Al-basheer) news.com.

([٧٠]) عبد الله صالح ، العلاقات الأمريكية – التركية الى أين ، مجلة العصر ، ٢٠٠٤/٩/٢٥ .
pect .comwww.kurdishas

([٧١])د. أحمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٣ .

([٧٢]) د. أحمد داود أوغلو ، المصدر نفسه ، ص٢٢٧– ٢٢٨ .

([٧٣]) د. أحمد داود أوغلو ، المصدر السابق ، ص٢٢٨–٢٢٩ .

The impact of u.s.a role on Iraqi- Turkish relations

Instructor Doctor:
Tela A'asim Faiq

Abstract

Turkey is considered one of the major players in the Middle East region, particularly during the Cold War and after, according to certain data and many elements that qualify it to play its role and then strengthen its position based on reinforcing its relations with Arabs on one hand, and strengthen its relationship with the international powers on the other hand. So, there are many important strategic issues that affect the nature of Iraqi - Turkish relations, and one of these issues is water. By using water policy, Turkey aims to achieve economic and political gains toward both Iraq and Syria. While the other issue is the Kurdish issue which affects Iraqi-Turkish relations for many years, and often leads to a conflict between the two sides.

The Turkish efforts that seek to create effective regional role had many pillars, mainly its alliance with the United States and its position in the Islamic world in the Middle East and Central Asia. This regional domination comes from political, economic, and military elements that strengthen this alliance, and hence to achieve the interests of both sides. As a result, Iraqi - Turkish relations will be affected by the strategic interests of each player, as well as the influence of the United States of America on both sides.